مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة ـ نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Al - Marqab University- Faculty of Arts- alkhomes

28

العدد

الثامن

والعشرون

مارس 2024م

تصنيف الرقم الدولي (2710-3781/ISSI)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

الثقافة الأمنية بين التمثلات الاجتماعية والمحددات القانونية

إعداد: د. سالم محمد الحاج•

الملخص:

الثقافة مصطلح عام يتم تداوله في العلوم الاجتماعية، وهو يشير إلى كل ما يتعلق بالجانب المادي والمعنوي لحياة الإنسان، فيما يمثل الأمن أحد أبرز الحاجات الإنسانية، ويعمل القانون كإطار مرجعي لتنظيم مؤسسات الدولة، ويتعين على الأفراد الانصياع لأحكامه، أما التمثلات الاجتماعية فهي الأفكار والآراء والاتجاهات والصور الذهنية التي يكونها الناس حول موضوع ما.

وتعد هذه الدراسة محاولة من الباحث لتقصي الثقافة الأمنية وتمثلاتها في المخيال الشعبي الليبي، وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة معرفة مدى ترسخ ثقافة الأمن عند الناس، وقدرتهم على العيش الآمن في ظل الظروف التي يمر بها المجتمع، وما هي رؤاهم حول ذلك؟

تتمثل أهداف الدراسة في البحث عن تمثلات الأمن في حياة الناس، ومدى نجاعة الخطط الأمنية في فرض الأمن، ومستوى رضاهم عن ذلك، ومدى تحقيقه لتطلعاتهم في حياة آمنة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتتبع بعض الآراء للناس من خلال المعايشة اليومية حول الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية، ومدى رضاهم على ذلك.

• قسم الفلسفة وعلم الاجتماع/كلية الآداب والعلوم مسلاته/جامعة المرقب/smamila77@gmail.com

ومن هنا فالبحث عبارة عن دراسة للثقافة وعلاقتها بالأمن، للخروج بتصور نظري يوضح المحددات القانونية الأمنية، وعلاقتها بالتمثلات الاجتماعية، والربط التام بين الأمن كمهمة أصيلة للدولة، وثقافة الناس تجاهه.

Abstract

Culture is a general term circulated in the social sciences, and it refers to everything related to the material and moral aspects of human life, While security represents one of the most prominent human needs, the law acts as a frame of reference for organizing state institutions, and individuals must obey its provisions, and social representations are ideas, opinions, and trends The mental images people make about a topic. This study is an attempt by the researcher to investigate the security culture and its representations in the Libyan popular imagination, and its repercussions on social life.

The importance of this study lies in trying to find out the extent to which the culture of security is entrenched among people, their ability to live safely in light of the conditions that society is going through, and what their visions are about that؟

The objectives of the study are to search for representations of security in people's lives, the extent to which security plans are effective in imposing security, their level of satisfaction with that, and the extent to which it achieves their aspirations for a safe life.

The study takes a descriptive approach, following people as they go about their daily lives and observing their perceptions of security measures as well as their level of satisfaction with them.

As a result, the research is a study of culture and its relationship to security in order to develop a theoretical concept that clarifies the legal determinants of security, their relationship to social representations, and the complete link between security as an original mission of the state and people's culture towards it.

المقدمة:

يأخذ الأمن مفاهيم ذات دلالات اجتماعية ترتبط بثقافة المجتمع ومعتقداته، وفي المجتمع الليبي توجد الكثير من المفاهيم والتصورات عن الأمن وتحديد مهمته، وأهميته، وقد يختلف الأفراد في فهم القانون ودور الأمن، ربما لعدم فهم، أو اعتبارات أخرى، أو متغيرات تؤثر في عملية تصورهم لهذه المسألة، وقد تؤثر هذه المتغيرات في طرق استجابة الأجهزة الأمنية، وتحديد طرق التدخل التي ينبغي اللجوء إليها لضمان الأمن، وحماية المواطنين.

ومن خلال المعايشة اليومية لمجتمع البحث نجد أن الأمن من بين أهم المسائل التي تشغل بال الناس، ولها مكان في المخيال الاجتماعي الليبي، ولكن ملاحظة التمثلات والرؤى الاجتماعية تتطلب جهداً إضافياً لتحليلها، ذلك لأن التمثلات نحو شيء معين تتخذ مسارات متعددة، فالناس قد تُضفي الصبغة التي تواءم رؤاهم حول الأشياء التي تصادفهم في حياتهم، ويكونون نحوها اتجاهاً، وهنا تكمن صعوبة البحث، وفي ذلك يكتب بوريدو: "أن التحليل السوسيولوجي باقتراب الباحث من "اللاوعي الاجتماعي للمجتمع، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى المحلل النفسي عند اقترابه من لاوعي المريض النفسي، ويتكون اللاوعي الاجتماعي من

المصالح غير المحددة التي يتبعها الفاعلون عند مشاركتهم في النظام الاجتماعي".[1]

ويبقى القانون وكيفية تطبيقه من بين تلك الأشياء التي تتبلور في المخيال الاجتماعي، وتتكون التمثلات الاجتماعية تبعاً للمواقف والظروف، ومن هنا فمسألة الأمن بمختلف أدواتها تبدو في المخيال الشعبي، ومن خلال التمثلات الاجتماعية ركيزة مهمة في استقرار الدولة، وقد تتعرض هذه المؤسسات المُناط بها القانون لعديد الآراء والتي قد يبدو بعضها متطرفاً لأنه ينبع من رؤى مختلفة لهذه المؤسسات، وعلى كل فمن طبيعة الأشياء تعدد التوجهات نحوها، ولكن تبقى مسألة الأمن، وتطبيق القانون على هرم اهتمامات الناس.

تحتوي الدراسة على بعض المصطلحات التي لها علاقة بموضوع الثقافة الأمنية، وأولها الثقافة التي لا يمكن تجاوز دورها في حياة المجتمعات، فهي مؤشر مهم على مدى تحضر ورُقي الأمم والشعوب، فمن حيث اللغة جاءت كلمة الثقافة من: ثقف يثقف ثقفاً. أي غلبه في الحذق والمهارة، وثقف يثقف ثقفاً وثقفاً وثقافة، صار حاذقاً ماهراً."[2] والثقافة كذلك: علوم ومعارف وفنون يدركها الإنسان."[3] وهي البيئة التي يحيا فيها الإنسان والتي تنتقل من جيل إلى جيل، وتتضمن الأنماط الظاهرة والباطنة من السلوك المكتسب عن طريق الرموز، وتتكون ثقافة أي مجتمع

[1] – جون سكوت، خمسون عالماً اجتماعيا، ترجمة محمود حلمي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2009م، ص 118.

[2] – جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، 1992م، ص260.

[3] – أحمد مختار عمر، مع فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م، ص 318.

من أفكاره ومعتقداته ولغته وفنونه، وقيمه وعاداته وتقاليده وقوانينه وغير ذلك من وسائل حياته ومناشط أفكاره."[1]

ومن ناحية الاصطلاح فالتعريف الشهير لتايلور يعد أقدم التعريفات للثقافة وأكثرها شيوعاً، والذي يفيد بأن الثقافة: هي ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع."[2].

وفي هذه الدراسة تعني الثقافة الأمنية التي اكتسبها الليبي من خلال مجتمعه، ومدى تشبعه بها علماً وسلوكاً.

أما الأَمنُ: فهو ضدّ الخوف، والفعل منه: أمِنَ يأْمَنُ أَمْناً. والمَأْمَنُ: مَوْضعُ الأَمن. والأَمَنَةُ من الأَمْن، اسم مَوْضوعٌ من أمنت. والأمانُ: إعطاء الأَمَنة."[3]

وامن يأمن: أمناً وأماناً وأمانة. أطمأن، البلد أطمأن أهله، الأمن، الطمأنينة والسلم، رجال الأمن: رجال الشرطة والدرك، الذين يسهرون على سلامة الناس."[4]

فيما يعني الأمن العام: اطمئنان كل فرد في المجتمع على نفسه، وماله من خطر الاعتداء الذي يمكن أن يقع عليه."[1] وفي هذه الدراسة الأمن هو مدى شعور المواطن الليبي بالأمن في بيته وعمله وبيئته بشكل عام.

[1] – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، كتب عربية، 2003م، ص 166.

[2] – كوش، دينيس، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان، 2007م، ص 31.

[3] – الخليل ابن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، المجلد الثاني، مكتبة مشكاة الإسلامية، د ت، ص 1524.

[4] – جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، 1992م، ص 129.

أما " القانون فهو النظام والشريعة والأصل والناموس. وهو مجموعة القواعد العامة المفروضة على الإنسان من خارج لتنظيم شؤون حياته. فإذا كانت هذه القواعد واجبة عليه دون تشريع صريح سُميت عُرفاً، أو عادةً، أو تقليداً. وإذا كانت مفروضة عليه بتشريع صريح، تضعه السلطات الاجتماعية لوجه المصلحة العامة، سُميت بالقوانين الوضعية"[2]. وفي هذه الدراسة هو القانون الصادر عن المشرع الليبي واجب التطبيق.

في حين يعني مصطلح التمثل: التصور، وتقول تمثّل الشيء تصور مثاله، أي تخيله تخيلاً حسياً، ويتطلب التمثّل حضور صورة الشيء في الذهن، والآخر قيام الشيء مقام الشيء."[3] وتعني التمثلات الاجتماعية في هذا البحث مجموعة الأفكار والصور الذهنية، والآراء والاتجاهات التي يكونها الناس حول القانون والأمن، والتي تمثل في مجملها الثقافة العامة للأفراد.

ومن ناحية النظرية المفسرة لموضوع الأمن فقد جاءت البنائية الوظيفية، وحاولت المزاوجة بين المنهج العلمي في ممارسة البحث الاجتماعي من جهة، والاستفادة من المناهج القائمة على التفاعلية الرمزية والسيكولوجية في تحليل وفهم السلوكيات الاجتماعية والإنسانية من جهة أخرى.

وأجرى العلماء العديد من الدراسات حول الأمن من خلال تجارب عن أسباب الجرائم، وتوصل بعض العلماء إلى نظريات، حاولوا من خلالها تفسير دوافع الجريمة، ومنها نظرية النافذة المحطمة، والتي "تقوم على فكرة أن الأشياء التي تمتلك قيمة قليلة الأهمية والتي يمكن التخلي عنها لقلة أهميتها تؤدي إلى تسهيل حدوث حالات الجريمة، وكذلك هناك نظريات أخرى مثل النظرية الإيكولوجية،

[1] – عبد الواحد كرم، معجم مصطلحات الشريعة والقانون، 1995م، ص 70.

[2] – جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الثاني، دار الكتاب اللبناني، 1982م، ص 180.

[3] – جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، 1982م، ص 342.

ونظرية التقليد والمحاكاة، ونظرية الصراع الثقافي، وهي تحاول تفسير السلوك الإجرامي الذي يعمل على زعزعة الأمن."[1]

وتوجد كذلك دراسات ليبية وعربية وأجنبية، تناولت الموضوع، ومن الدراسات الليبية دراسة (خشيم 2021م) حيث قسم بيئة الأمن الإنساني في ليبيا إلي بيئة داخلية، وأخرى خارجية، حيث يلاحظ أن البيئة الداخلية تعكس وجود مكامن للقوة وأخرى للضعف، ويستعرض سيناريوهين محتملين: أحدهما متشائم يشير إلى مزيد من التردي في مجال الأمن الإنساني في حالة تفاقم حدة الحرب الأهلية، والانقسام والتجزئة وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية، وسيناريو متفائل يشير بدوره إلى تحسن الأوضاع الليبية في المجالات المختلفة للأمن الإنساني، وتعافي عملية التحول الديمقراطي، وبناء ليبيا كدولة مدنية، وتنويع مصادر الدخل، وتعافي الاقتصاد الوطني."[2]

ومن الدراسات العربية دراسة، بن عودة 2017م، بعنوان النظريات المعاصرة للجريمة والانحراف، هدفت الدراسة إلى إبراز النظريات الاجتماعية التي فسرت السلوك الإجرامي وكانت أكثر واقعية وشمولية التي يمكن اعتمادها في دراسة الجريمة داخل المجتمع الجزائري ومنها النظرية الإيكولوجية ونظرية التقليد والمحاكاة ونظرية الصراع الثقافي، وقد بينت الدراسة أن العديد من هذه النظريات تسهم في تفسير السلوكيات الإجرامية لدى الإنسان من خلال تأثير البيئة المحيطة بهذا

[1] – لمياء سلمان الزبيدي، ضحى سهيل نجم، تأثير نظرية النافذة المحطمة في معالجة الأزمة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 130، كانون الأول، 2021م، الصفحات 30 ـ 45.

[2] – مصطفى أبوالقاسم خشيم، بحث مقدم إلي الجلسة الحوارية التي أقامها المركز الليبي للأمن الإنساني بفندق كورنثيا بطرابلس يوم الثلاثاء الموافق 21-12-2021.

الإنسان ومدى قدرتها على التحكم في أفكاره واتجاهاته وبالتالي تأثيرها الواضح في سلوكياته." [1]

أهمية الأمن: في كل الحضارات ومنذ بدء الخليقة يعتبر الأمن في مقدمة الأولويات للمجتمعات والأفراد، فهو الهاجس الأول للإنسان البدائي، ثم لبقية الناس على مر العصور، وغدا مقياس رُقي وتقدم الأمم، فلم تقم حضارة في بلاد يسكنها الخوف، ففي جميع الحضارات، والمجتمعات والأمم على مر العصور، القديمة منها والمعاصرة، يُعد الأمن أُس الحضارة، وبداية المشوار نحو النمو والتقدم، ذلك لأن عدم تحقيق الأمن، سيعمل على إعاقة أي برامج تنموية، وفي أي مجال، لأن الخوف سيعمل على تقييد أي عمل من شأنه الرفع من مستوى الأمة.

ومن خلال البحث في الدراسات حول موضوع الأمن تاريخياً تبين للباحث أنه كان مثار اهتمام المفكرين والعلماء والباحثين، ففي التراث العلمي العربي تناول موضوع الأمن العديد منهم، فقد أوضح مثلاً أن صلاح الدنيا وانتظامها بستة أشياء هي:" دين مُتبع، وسلطان قاهر– وعدل شامل، وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح" [2]

وهنا نلاحظ أن الأمن العام هو القاعدة الرابعة لانتظام العمران حسب وصفه، ثم يشرح كيفية الأمن فيوضحه بقوله: "وأما القاعدة الرابعة فهي أمن عام تطمئن إليه النفوس، وتنتشر به الهمم، ويسكن فيه البريء، ويأنس به الضعيف، فليس لخائف راحة، ولا لحاذر طمأنينة، وقد قال بعض الحكماء: الأمن أهنأ عيش، والعدل أقوى

[1] – مصطفى يحيى الطراونة، سليم القيسي، مؤشرات النظريات الإيكولوجية في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد واحد وأربعون، تاريخ الإصدار: 2. آذار ـ 2022 م.

[2] – الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (450هـ)، أدب الدنيا والدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1407هـ– 1987م، 11.

جيش؛ لأن الخوف يقبض الناس عن مصالحهم، ويحجزهم عن تصرفهم، ويكفهم عن أسباب المواد التي بها قِوام أوَدِهم، وانتظام جملتهم"[1].

وعند العلامة ابن خلدون أن السلطان هو المسئول الأول عن أمن الناس في حياتهم ومعاشهم، وكيف يستقيم له الملك مع القهر والاستطالة، ولذا يرى أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بها على أمره، إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف ما دام أهلها في تمهيد أمرهم أشد من الحاجة إلى القلم."[2]

ويبين ابن خلدون إشارة واضحة إلى دور جهاز الشرطة فقد ورد في المقدمة: "وكان أيضاً النظر في الجرائم وإقامة الحدود في الدولة العباسية، والأموية بالأندلس، والعبيديين بمصر والمغرب، راجعاً إلى صاحب الشرطة، ..... وفي تلك الدول توسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلاً فيجعل للتهمة في الحكم مجالاً، ويفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم، ويقيم الحدود الثابتة في مالها ويحكم في القود، والقصاص، ويقيم التعزيز والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة"[3]

ويقول ابن خلدون أن "من أحسن ما كتب في ذلك وأودع كتاباً طاهر بن الحسين لابنه عبد الله بن طاهر لما ولاه المأمون الرقة ومصر وما بينهما، فكتب إليه أبوه طاهر كتابه المشهور عهد إليه فيه ووصاه بجميع ما يحتاج إليه في دولته، وسلطانه من الآداب الدينية، والخلقية، والسياسة الشرعية والملوكية، وحثه على مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم بما لا يستغني عنه ملك، ولا سوقة، ونص الكتاب: بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد: فعليك بتقوى الله وحده لا شريك له، وخشيته

[1] – المرجع نفسه ، ص119.

[2] – عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، بتحقيق المستشرق الفرنسي أ.م.كاترمير، عن طبعة باريس سنة 1858م، المجلد الثاني، مكتبة لبنان، 1992م، ص 40.

[3] – المرجع نفسه ، ص 400.

ومراقبته عز وجل، ومزايلة سخطه، واحفظ رعيتك في الليل والنهار، والزم ما ألبسك الله من العافية بالذكر لمعادك، وما أنت صائر إليه وموقوف عليه ومسئول عنه، والعمل في ذلك كله بما يعصمك الله عز وجل، وينجيك يوم القيامة من عقابه وأليم عذابه فإن الله سبحانه قد أحسن إليك وأوجب الرأفة عليك بمن استرعاك أمرهم من عباد، وألزمك العدل فيهم والقيام بحقه وحدوده عليهم، والذب عنهم، والدفع عن حريمهم، ومنصبهم، والحقن لدمائهم، والأمن لسربهم، وإدخال الراحة عليهم"[1]

ومن خلال هذا النص يتبين بجلاء أن مسألة الأمن من ضمن أولويات سلطة الحاكم، وهو مُلزم بحماية الناس، وتوفير سُبل الراحة لهم.

وفي التراث العلمي الغربي كذلك نجد مكيافيللي في كتابه الأمير يقول:" كل الدول تمارس السلطة وتسيطر على الشعوب، وهي إما جمهوريات أو ممالك"[2]. وفي وصاياه للأمير يقول:" يجب على الأمير ألا يعبأ بأن يوصف بالشدة ما دامت هذه الشدة من أجل الحفاظ على مواطنيه وولائهم له، وذلك لأنه حين يكون شديداً مع عدد قليل جداً من الناس، يكون أفضل من الأمراء الذين يفرطون في اللين، مما يسبب وقوع الاضطرابات، وتسيل الدماء، ويحدث النهب والسلب."[3]

وهكذا إن كان مكيافيللي قد نصح الأمراء بأن يكون المرء مخوفاً أهم من كونه محبوباً، ولكن الأفضل في عالم اليوم أن يكون المرء مالكاً لهاتين الصفتين معاً، فقد كان كسب القلوب والعقول مهماً على الدوام، ولكن الأهمية أكثر في عصر

[1] – عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، المجلد الثاني، مرجع سابق، ص 128.

[2] - نيقولا مكيافيللي، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا، الطبعة الأولى، 2004م، ص 21.

[3] - نفس المرجع، ص 85.

المعلومات المعولم، فالمعلومات قوة، ثم إن تقنية المعلومات الحديثة آخذة بنشر المعلومات بصورة أوسع مما كانت عليه الحال طوال عصور التاريخ كله."[1]

وما زالت الدراسات حول الأمن وأهميته وأنواعه تستقطب الباحثين، فلم يُعد الأمن بتلك الصورة القديمة التي ظل سائداً عليها لقرون، فعصر المعلومات يتطلب أمناً مغايراً لما كان مألوفاً، ومن هنا فالأجهزة الأمنية تعمل على مواكبة التقدم التكنولوجي، والمعلوماتي حتى تستطيع تأمين البلاد، وهذا يستتبعه ثقافة عامة عند الناس يمكن لها أن تكون رافداً لتلك الأجهزة في تعزيز الأمن الوطني، مما يقودنا لمسألة ارتباط الأمن بالثقافة.

الأمن وعلاقته بالثقافة: يرتبط الأمن بالثقافة إلى حد كبير، ويمكن ملاحظة ذلك في تمتع الدول التي بها ثقافة أمنية بتعاون مثمر وبناء بين الأجهزة الأمنية ومواطني تلك الدول، ومن ثم فإن تنمية رأس المال البشري يمثل من أولويات الحكومات في الدول المتقدمة، ويمكن تعزيز الثقافة بالتعليم، وغرس القيم الاجتماعية التي ترسخ ثقافة التعاون والتسامح، مما يحقق الانسجام بين جميع الأفراد، وقد حثت اليونسكو على التعليم من أجل ثقافة قانونية، ودعت المهنيين التربويين إلى تصميم وتنفيذ مواد تعليمية تزود التلاميذ والطلاب بالمعرفة والمواقف والمهارات للمشاركة في المجتمع بشكل بناء ومسئول، ويشمل ذلك التمسك بمبدأ

[1] – جوزف ناي، القوة الناعمة، ترجمة، محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2007م، ص 19.

العدالة والمساعدة في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات." [1]

والشعوب والدول، تحتاج – فضلاً عن الحفاظ على أمنها الخارجي – إلى ضمان أمنها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ودون أن يتحقق لها ذلك، لن تتمكن من النهوض والتطلع إلى المستقبل، بل يظل الخوف مهيمناً على خطواتها، ومقيدًا لتطلعاتها، ولذلك؛ فإن تكامل عناصر الأمن في مجتمع معين، هو البداية الحقيقية للمستقبل الأفضل، وتوفر عناصر الأمن الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، وبقاؤه في المجتمع، ضمان له لاستعادة أمنه الخارجي، حتى لو فقده بصفة مؤقتة، أو عارضة"[2].

وهكذا فالأمن هو حالة البلاد من حيث صيانة النظام، واحترام القانون، فهناك أمن الدولة: وهو جهاز إداري مُلحق بوزارة الداخلية مهمته السّهر على السّلامة والأمن في البلاد، والأمن الخارجي: ومهمته صيانة أراضي البلاد وحدودها من أي اعتداء خارجي، والأمن الداخلي: ومهمته صيانة النظام وتوطيد القانون داخل البلاد، والأمن العام: وهو النشاط الحكومي الذي يهدف إلى استقرار الأمن في البلاد، والأمن القومي: لتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق التنمية الشاملة لكل فئات المجتمع، وهناك رجال الأمن: الشرطة[3] الذين بهم يتم تنفيذ البرامج الأمنية المتعددة، التي تحفظ البلاد والعباد.

---

[1]. https://ar.unesco.org/

[2] – عبد الله بن عبد المحسن التركي، الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام، المملكة العربية السعودية، د ت، ص3.

[3] – أحمد مختار عمر، مع فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م، ص 123.

وبذلك يكون للأمن معنى شامل في حياة الإنسان، ولا يتوفر الأمن للإنسان بمجرد ضمان أمنه على حياته فحسب، فهو كذلك يحتاج إلى الأمن على عقيدته التي يؤمن بها، وعلى هويته الفكرية والثقافية، وعلى موارد حياته المادية.

إن المعيار الذي يقاس به الأمن في بلد من البلاد، هو أمن المواطن أولاً، على نفسه وعرضه وماله، وهو أظهر معيار في قياس الأمن في المجتمعات الإنسانية، فقد يتحمل مجتمع من المجتمعات اختلال الأمن الاقتصادي، أو الغزو الثقافي لفترة من الفترات في تاريخه، حتى يتنبه القائمون عليه إلى إصلاح الخلل الاقتصادي، أو مواجهة الغزو الثقافي، ولكن تعرض المجتمع لاختلال أمن المواطن، أو شيوع الخوف أو الفزع على النفس أو العرض أو المال، يجعل الحياة فيه عسيرة أشد العسر، ويهدد بانهياره وسقوطه، ويصادر تقدمه ونموه."[1]

الأمن القانوني: "يهدف الأمن القانوني إلى تحقيق استقرار التصرفات القانونية، وذلك بالقدر الذي لا يحول دون مواكبة التطورات التي تعرفها الحياة على جميع الأصعدة، فالقاعدة القانونية في النهاية، هي قاعدة اجتماعية وبالتالي يجب أن تساير تطور هذا المجتمع، ويعد ذلك مظهر من مظاهر الأمن والاستقرار القانوني، غير أن هذه المسايرة بدورها يجب أن تكون في الحدود الذي يستبعد عنصر التغيير المفاجئ للقوانين، وخطر عدم استقرار المعاملات بين الأفراد وما يخلفه ذلك من انعدام للأمن القانوني أيضا، ولذلك غالبا ما يلجأ المشرع إلى إجراء أساسي يتمثل

[1] – عبد الله بن عبد المحسن التركي، الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام، المملكة العربية السعودية، د ت، ص503.

في نشر القانون الجديد وإشهاره في الجريدة الرسمية، ويعطي للأفراد مهلة الإطلاع الفعلي أو الافتراضي عليه حتى يكونوا على بينة من مضمونه."[1]

ولذلك فإن مسألة الجهل بالقانون لا تعفي مرتكب الفعل المُجرم قانوناً من العقوبة، وهذا يقودنا لأهمية الثقافة بهذا المجال، لذلك فإن " معرفة الأفراد لمراكزهم القانونية على نحو دقيق، ومؤكد وواضح، يمكنهم من معرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وهو ما يتيح لهم التصرف باطمئنان استناداً إليها دون خوف، أو قلق من نتائج هذا التصرف في المستقبل.(الطائي، 2008م، ص122)"[2] " فالقانون هو الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، والأمن القانوني من أهم الغايات التي يهدف القانون إلى تحقيقها لكونها إحدى الأسس الهامة التي يقوم عليها بناء دولة القانون التي تخضع فيها سلطات الدولة لحكم القانون".[3]

التمثلات الاجتماعية للأمن والقانون: تشكلت الذاكرة الجمعية، والضمير الجمعي الليبي عبر حقب تاريخية متعددة، شكلت في مجملها منظوره وأفكاره وقيمه، مما أضفى على المقيمين في هذه الرقعة الجغرافية ما نطلق عليه الشخصية الليبية، ولهذه الشخصية رؤاها الخاصة للأشياء، وتعمل على ترسيخ القيم الجماعية ذات المنظور الوطني، وقد تعرضت البلاد للغزو والاحتلال مرات عديدة، ولكل منهم

[1] – بن عودة حسكر مراد، محددات النص الجنائي وأثرها على تحقيق فكرة الأمن القانوني، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد السابع، العدد 02 / نوفمبر 2021 ص 76

[2] – حامد الطائي، العدول في الاجتهاد القضائي، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2008م، ص 122.

[3] – سعيد بن علي، رضوان أحمد الحاف، مبدأ الأمن القانوني ومقومات الجودة التشريعية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 79، مارس 2022م، ص 4.

ثقافة مختلفة، وخضعت للحكم المباشر من القوى المسيطرة، وأنشأ الأجنبي أجهزته الأمنية، لحفظ أمنه، واستغلها لإحكام سيطرته على البلاد ومواردها، مما سوغ لسكان البلد اعتبارها أجهزة معادية، واعُتبرت موارد الدولة في نظرهم حق مُشاع، لأنها مُغتصبة من قبل المحتل، ويمكن معرفة ذلك من تراث المناطق التي أقام فيها المحتل الايطالي مراكز له، وكذلك يمكن لنا ملاحظة أن المخيال الاجتماعي ما زال يحمل صيغ تعتبر الملك العام وكأنه شيء مُشاع، وفي هذا السياق قد نسمع عبارات مثل: (رزق دولة) أو (رزق الحكومة)، ويمكن لنا ملاحظة العبث بالممتلكات العامة، وعدم المحافظة عليها مثلما يتم المحافظة على الممتلكات الخاصة، ولا يبتعد أحدنا كثيراً فيكفي أن يُلقي نظرة على أي جدار في الشارع العام، وسيجد الكتابات، والعبارات التي تُنبئ بماهية سلوك فاعلها، ودوافع عمل هذا الشيء.

ويبدو للباحث من الناحية الاجتماعية أن استشعار المواطن بأهمية الأمن ربما تنطلق من استشعاره بهويته، وبانتمائه لوطنه، وفي هذا الإطار فما نلاحظه من سلوكيات خارجة عن القانون يمكن ردعها بأجهزة الأمن في حال توافر احتكار القوة من قبل الدولة، وتخويل هذه الأجهزة بحفظ الأمن، ولكن قبل ذلك يُمكن تدارك الأمر بنشر ثقافة عامة، وثقافة أمنية في نفوس النشء تعمل على توقير القيم الاجتماعية التي تحفظ الهوية، وترفع من شأن الوطن، وأهمية المحافظة عليه.

الأمن كمهمة أصيلة للدولة:

حظيت فكرة الدولة بعنايةٍ استثنائيةٍ منذ الإغريق وإلى أزمنة الحداثة المعاصرة، ويجوز القول إن هذه العناية لم تكن متأتِّيةً فقط عن حاجة الكيانات البشرية إلى

منظومة تدبّر لها عيشها وديمومتها، وإنما أيضًا وأساسًا عن حاجتها إلى ما يُشعِرُها بهويّتها الجمعية، وبحضورها كمُتّحدٍ اجتماعيٍ وحضاري"[1].

وتعرف الدولة بأنها الشكل السياسي للمجتمعات، وهي السلطة التي تنظم العلاقات الاجتماعية، وتصوغ القوانين وتنفذها، وتقوم الدولة على نوع من الاتفاق أو الإجماع، أو العلاقات المحددة بين الحاكم والمحكوم، ولها أركان هي: الشعب والأرض والسيادة والاعتراف الدولي."[2]

وليست كل الدول تتمتع بسلطة كاملة على أراضيها، أو حتى مواطنيها، مما دفع العلماء إلى إطلاق صفة الدولة الرخوة على هذا النوع من الدول، وهو مصطلح أطلقه جنار ميردال في أواخر الستينات للإشارة إلى استعداد معظم الحكومات في الدول النامية للفساد وتجاهل حكم القانون، وتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة، فالدولة الرخوة دولة تُفكك ولا تبني، وإنما تترك البناء لغيرها، وهي تسلم أهلها للأجنبي ليفعل بهم ما يشاء."[3]

ولفظة الدولة تثير فكرة السلطة: السلطة الفعّالة والمحميّة والمنظّمة، وهذا يدلّ على أن الدولة هي نوعٌ من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه وأمن رعاياه ضد الأخطار الخارجية أو الداخلية، وهو يتمتّع لهذا الغرض بقوّةٍ مسلّحةٍ وبعدّة أجهزةٍ للإكراه والردع."[4]

---

[1] – محمود حيدر، الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة: الأولى 2018م، الدولة، ص 9.

[2] – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، كتب عربية، 2003م، ص 237.

[3] – المرجع نفسه، ص 239.

[4] - محمود حيدر، الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة: الأولى 2018م، الدولة، ص 18.

وعندما تكون الدولة من خلال مؤسساتها الأمنية الرسمية غير قادرة على حماية المواطن، أو عندما تُسند مهمة الأمن إلى مؤسسات موازية، فإن ميزان القوى في المجتمع سيهتز، وستتعدد مراكز صُنع القرار، وتضيع سلطة الدولة، ومن ثم هيبتها، ويرى الباحث أن هذا الأمر له تأثير سلبي على المدى البعيد لعدة اعتبارات، لعل أهمها التمثلات الاجتماعية للأمن عند الأفراد، التي قد تتحول من تصور الأمن وتمثله عند مؤسسات وهيئات رسمية، إلى أفراد أو مؤسسات موازية، مما يغدو هذا الأمر وكأنه الشيء الطبيعي، وهكذا ومع كل يوم تتأخر فيه مؤسسات الدولة عن كسب الرهان والسيطرة على مراكز القرار، واحتكار القوة، تزداد فيه المخاطر المُشار إليها.

الأمن والحياة الاجتماعية:

يتخذ القانون مكان الحارس الأمين لحياة الناس، ومع أنه يقوم بهذه المهمة إلا أن مسألة خرق القانون مستمرة، وكثيراً ما يتحجج الناس بعدم احترام الآخرين للقانون كمسوغ لخرقه، وعادة ما تقوم أجهزة الأمن بدورها المنوط بها بحكم القانون، وحتى تتمكن الجهات الأمنية من تفعيل دورها يتطلب أن تكون هي المحتكرة للقوة في المجتمع، وفي هذا السياق يمكن لها أن تعمل على استقرار الحياة الاجتماعية، وتوفير المناخ الملائم للنمو الاقتصادي والتجاري والخدمي، وهو ما يعمل على زيادة فاعليتها الاجتماعية، واكتساب رضا الناس لمحافظتها على سلامتهم وأمنهم، وتأمين ممتلكاتهم.

مدى ترسخ ثقافة الأمن عند الناس:

تحرص دول العالم على توفير الأمن لمواطنيها، وفي المقابل يلتزم الجميع بالخضوع لسلطة القانون، ومع ملاحظة أن معظم الناس على دراية بنصوص القانون إلا أنه لا يتم الالتزام به في بعض الأحيان، ويمكن ملاحظة ذلك في حركة المرور، فمع وجود قوانين رادعة لمن يخالف إشارات المرور إلا أنك ستجد من

يخرقها في وضح النهار، وبالإطلاع على سجلات الشرطة يمكن ملاحظة العدد الكبير من حوادث المرور الناتجة من عدم التقيد بآداب وقوانين السير.

وهكذا في معظم الأحيان، حتى مع وجود الثقافة القانونية النظرية والمقصود منها العلم بالقانون، فإننا نلاحظ غياب الجانب العملي من هذه الثقافة الأمنية، وهو أمر يحتاج لتكاثف الجهود من أجل رفع مستوى ثقافة الأمن النظري والعملي لدى الناس.

ويعمل الناس على انتهاج أساليب متعددة ليوائموا بين حاجتهم للأمن، وتوفير متطلباتهم اليومية، ويبدو ذلك جلياً في تمكن العائلات الليبية من تجاوز المحن التي مر بها المجتمع، حيث حافظت على تماسكها بالرغم من صعوبة الأوضاع، وكثير ما نجد التآزر والتعاضد بين سكان المناطق لتوفير المكان الآمن لمن اضطرته الظروف للخروج من منزله، ولعل خلوا البلاد من مخيمات اللاجئين لخير دليل على عمق العلاقة الاجتماعية التي تربط أفراد المجتمع، وفي أوقات سابقة تمت ملاحظة المخيمات التي تقيمها الأمم المتحدة، أو دول الجوار للبلدان التي تعرضت لأحداث مشابهة للحالة الليبية، غير أن هذا لم يحدث في ليبيا للاعتبارات الاجتماعية التي تمت الإشارة إليها، وهذه من الشيم والخصال، والقيم التي ما زال يتمتع به أبناء هذا المجتمع.

ويرى الباحث بأن هذه من الايجابيات التي يتمتع بها الليبي، وهي تبدو فيما يقدمونه بشكل عملي بغض النظر عن التعبير اللفظي والذي يمكن لك أن تستشفه من خلال حديث الناس مع بعضهم البعض، أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

وعادة ما يناقش الناس في مجالسهم الخاصة مسألة الأمن، وهي تشكل هاجس لكل فرد منهم، فالإنسان في أي مكان بحاجة للشعور بالأمن، وعندما تحدث ماسلو عن سُلم الحاجات، جاء الأمن بعد الحاجات الفسيولوجية مباشرة، واعتبرها مهمة جداً للإنسان، واستقراره.

ومع استقرار الأوضاع الأمنية يمكن لأي نشاط آخر أن يُمارس وبكل أريحية، ولذا يرى الباحث بأن مرور الأحداث المتعددة على المجتمع الليبي، قد ساهمت وبشكل كبير في إدراك الناس القيمة الحقيقة للأمن ولرجال الأمن، وتتعزز هذه النظرة وهذا التصور في إطار من المواطنة المبنية على أسس سليمة من الانتماء والحب للوطن، " فالمواطنة لا تقتصر على الانتساب إلي مكان الميلاد أو النشأة وحقوق المواطن وحدها، فهي فوق كل ذلك بناء متواصل للصالح العام، يحقق مصالح المنتمين للوطن ويعمل المواطنون من اجل الوطن بسبب تدافعهم للمشاركة الفعالة والايجابية في صنع القرارات على كافة الأصعدة أو المستويات، فالمواطنة الحقيقية هي أن تكون هيبة الوطن من هيبة المواطن وكرامته وبالعكس، فالمواطنة علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق". [1]

ومن هنا يمكن لنا أن نؤكد دور الأمن في رفاه وتقدم الأمم والشعوب، وفي الثقافة الشعبية أن استتباب الأمن هو الشيء الايجابي.

الخاتمة: تسعى الأمم إلى الحفاظ على أمنها، بتوفير حياة كريمة لمواطنيها، وتقديم الخدمات الضرورية بل والكمالية لهم، وبذلك تحافظ على أمنها واستقرارها، وكلما تمكنت السلطات من تلبية رغبات المواطنين كلما كانت الظروف مهيأة لاستتباب الأمن، ويمكن من خلال الوصف لمظاهر التمثلات الاجتماعية لمسألة الأمن، وتصورات الناس نحو القانون أن نستنتج الآتي:

ـ استشعار المواطن بأهمية الأمن تنطلق من استشعاره بهويته، وبانتمائه لوطنه.

[1] – محمد منصور حسن سيف، المواطنة والهوية في عالم متغير، دار الانجلو المصرية ، ص43_45.

ـ مرور الأحداث المتعددة على المجتمع الليبي، قد ساهمت وبشكل كبير في إدراك الناس القيمة الحقيقة للأمن، ولرجال الأمن.

ـ المعرفة بالقوانين مع عدم الالتزام بها يسبب غياب الجانب العملي من الثقافة الأمنية.

ـ كثيراً ما يتم التحجج بعدم احترام الآخرين للقانون كمسوغ لخرقه.

ـ نجاح الخطط الأمنية في استتباب الأمن يعتمد إلى حد كبير على تعاون المواطن.

من خلال البحث يمكن تقديم هذه التوصيات:

ـ غرس الثقافة الأمنية في نفوس النشء يساعد على توقير القيم الاجتماعية التي تحفظ الهوية، وترفع من شأن الوطن، وأهمية تعزيز دور الأمن للمحافظة عليه.

ـ ضرورة احترام القانون باعتباره مسؤولية أخلاقية تقع على عاتق كل أفراد المجتمع.

ـ أهمية قيام الأسرة والمدرسة بزرع ثقافة احترام القانون.

ـ زيادة الثقة بين المواطن ورجال الأمن لما لذلك من أثر في نجاح الخطط الأمنية

ـ أهمية قيام وسائل الإعلام بالتوعية لاحترام القانون عبر برامجها المختلفة، ووسائلها المرئية والمسموعة والمقروءة.

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد مختار عمر، مع فريق عمل، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م.

2. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة**، كتب عربية، 2003م.

3. جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، 1982.

3 ـ جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، الجزء الثاني، دار الكتاب اللبناني، 1982م.

4 ـ جوزف ناي، **القوة الناعمة**، ترجمة، محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2007م.

5 ـ حامد الطائي، **العدول في الاجتهاد القضائي، دراسة قانونية تحليلية مقارنة**، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2008م.

6 ـ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، بتحقيق المستشرق الفرنسي أ.م.كاترمير، عن طبعة باريس سنة 1858م، المجلد الثاني، مكتبة لبنان، 1992م.

7 ـ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة**، بتحقيق المستشرق الفرنسي أ.م.كاترمير، عن طبعة باريس سنة 1858م، المجلد الأول، مكتبة لبنان، 1992م.

8 ـ عبد الله بن عبد المحسن التركي، **الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام**، المملكة العربية السعودية، د ت.

9 ـ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري(450هـ)، أدب الدنيا والدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1407هـ– 1987م.

10 ـ محمد منصور حسن سيف، **المواطنة والهوية في عالم متغير**، دار الانجلو المصرية.

11 ـ محمود حيدر، **الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة،** المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة: الأولى 2018م.
12 ـ نيقولا مكيافيللي، **الأمير**، ترجمة أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا، الطبعة الأولى، 2004م، ص 85.

المجلات العلمية:

1 ـ بن عودة حسكر مراد، (محددات النص الجنائي وأثرها على تحقيق فكرة الأمن القانوني)، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد السابع، العدد 02 / نوفمبر 2021م.

2 ـ سعيد بن علي، رضوان أحمد الحاف، (مبدأ الأمن القانوني ومقومات) **الجودة التشريعية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، العدد 79، مارس 2022م.

3 ـ لمياء سلمان الزبيدي، ضحى سهيل نجم، (تأثير نظرية النافذة المحطمة في معالجة الأزمة)، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 130، كانون الأول، 2021م.
4 ـ مصطفى أبو القاسم خشيم، بحث مقدم إلى الجلسة الحوارية التي أقامها **المركز الليبي للأمن الإنساني** بفندق كورنثيا بطرابلس يوم الثلاثاء الموافق 21-12-2021.
5 ـ مصطفى يحيى الطراونة، سليم القيسي، (مؤشرات النظريات الإيكولوجية في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين)، **المجلة العربية للنشر العلمي**، العدد واحد وأربعون، تاريخ الإصدار: 2. آذار ـ 2022 م.

مواقع الكترونية:

1 . . https://ar.unesco.org/